٢٠١٢٠٤١٤-٠٠٠٤٥-٢

يوسف حاج علي

المستقبل
AL-MUSTAQBAL

أهالي المخفيين والمعتقلين في السجون السورية: ١٧ ألف مفقود ومخطوف قضية تستحق قانوناً

هيام طوق

١٣ نيسان ١٩٧٥ ــ ١٣ نيسان ٢٠١٢، سنوات طويلة مرت وأمهات المخطوفين والمفقودين والمنفيين والمعتقلين في السجون السورية، لا زلن يطالبن بحقهن في معرفة مصائر أحبائهن، إذ ان كل المحاولات في هذا الشأن لم تؤدِ الى كشف مصير شخص واحد من المفقودين والمخفيين قسراً، لا حياً ولا ميتاً".

١٣ نيسان تاريخ يتمنى الكثيرون إسقاطه من الروزنامة اللبنانية، لكن لهذا اليوم وقعه ومرارته الخاصة على أمهات وذوي المخطوفين والمخفيين قسراً، مرارة لم تخفف من وطأتها الأيام والليالي الطويلة، ولن يحلّيها سوى عودة الأحباء.

اعتصام

أهالي المخطوفين والمفقودين والمنفيين والمعتقلين في السجون السورية اعتصموا أمس في ساحة رياض الصلح ــ وسط بيروت بعد ان منعتهم القوى الأمنية من الوصول الى ساحة النجمة حيث كان من المقرر ان يكون الاعتصام، ورغم محاولتهم الوصول الى مجلس النواب، فلم يتمكنوا من الوصول الى البرلمان لإسماع أصواتهم الى ممثليهم ودعوتهم الى تحمّل مسؤولياتهم تجاه هذه القضية الإنسانية والوطنية وإقرار قانون للمفقودين والمخفيين قسرياً.

الأمهات اللواتي شاركن في الاعتصام الذي أقيم بمناسبة ١٣ نيسان تحت شعار "تتذكر تــ ما تنعاد" لم يستطعن إخفاء

20120414 - 00046 - 2

مشاعرهن وحرقة قلوبهن على فلذات أكبادهن، فعلا الصراخ والبكاء لأنه كما قال بعضهن لـــ"المستقبل": "نعيش على أمل رؤية أبنائنا وضمّهم الى صدورنا، هذا كل ما نريده من هذه الحياة"، وعندما حاولت القوى الأمنية منعهم من الوصول الى ساحة النجمة، هتف المشاركون "برلمان برلمين، برلمان المجرمين والنصّابين والقاتلين والخاطفين والسارقين"، "تتذكر ما تتذكر، يلي ماتوا بشر مش حجر أو صور". وطالبوا المسؤولين "الاهتمام بالناس وبهمومهم ومشاكلهم"، متسائلين "لو كان أحد المسؤولين يعاني ما نعانيه، ماذا كان ليفعل؟" معتبرين "ان هذا ظلم، ونحن ندافع عن مطالبنا بقوة الحق وليس بقوة السلاح". ولفتت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني لـــ"المستقبل" الى ان "الشعب في مكان والسلطة في مكان آخر، فإذا لم يهتم المسؤولون بقضايا الناس، بماذا يهتمون إذاً؟"، مؤكدة ان "١٧ ألف مفقود ومخفي قسراً، قضية تستحق قانوناً".

وقالت: "اليوم لم يسمحوا لنا بالوصول الى البرلمان، لكن الانتخابات النيابية على الأبواب حينها سيأتون هم إلينا".

حلواني

وفي بيان تلته حلواني لفتت فيه الى ان "إقرار قانون للمفقودين والمخفيين قسرياً سيكرّس حق المعرفة والكشف عن مصائر جميع الضحايا المفقودين والمخفيين قسرياً واتخاذ إجراءات وقائية للحدّ من حالات فقدان وإخفاء قسري جديدة وتنظيم عملية تقفي آثار المقابر الجماعية وتأمين حراستها ريثما تكتمل كافة الإجراءات اللازمة لفتحها والتعرف على هويات الرفات الموجودة داخلها، مشيرةً الى ان "مشروع القانون لا ينص على معاقبة المرتكبين لجرائم الخطف في الماضي بل معاقبة من يتمنع في الحاضر عن الإدلاء بمعلومات يملكها أو يمنع النفاذ اليها تساعد على تقفي الأثر ومعرفة مصائر المفقودين". ووقّع المشاركون عريضة لإقرار مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرياً.